مدخل الى نظرية الأمن الإعلامي والإتصالي العالم العربي نموذجا

د. أحمد القديدي

قسم الاعلام

جامعة قطر

مدخل إلى نظرية الأمن الإعلامي والاتصالي
العالم العربي نموذجا

د. أحمد القديدي
قسم الإعلام
جامعة قطر

أهمية البحث :

طـــال الجـــدل مـــنذ عقد الستينات في العالم العربي عما يسمى عادة بالغزو الثقافي والإعلامـــي وانعقـــدت المؤتمرات والندوات العديدة لتفكيك هذه الآلية وإعطاء محتوى لهذا المصـــطلح ، وربطت البحوث المقدمة في هذا الشأن بين التحولات – أو الانحرافات – الطارئة على المجتمعات العربية وسلوكياتها وأخلاقها وتقاليدها وبين هذا الغزو الذي تعززه وسائل إعلام غربـــية طاغـــية كمـــاً وكـــيفاً . وتبارت الحكومات والجامعات تحلل هذه الظاهرة التصادمية وانعكاساتها المنظورة ، وهبت وزارات الداخلية العربية تنشغل بهذا الشأن وترصد آثار الثورة الاتصـــالية عـــلى أمن مجتمعاتها على المدى القريب وعلى المدى البعيد . وانعقدت لهذا الغرض مؤتمـــرات ونـــدوات كـــثيرة نذكـــر منها بخاصة الندوة العلمية الأمنية حول مهددات الأمن الاجـــتماعي في ظل الغزو الإعلامي وتحديات المستقبل التي التأمت بمناسبة يوم الشرطة العربية بمدينـــة الدوحـــة من ١٦ إلى ٢٨ ديسمبر ١٩٩٦[١] . وهي ندوة حاولت دراسة العلاقة بين الإعـــلام والأمـــن وتكامل الجهود التربوية مع الجهود الأمنية في مواجهة البث المباشر والآثار الســـلبية للتدفق الإعلامي ، وكما نلاحظ فإن هذه الندوة التي شارك فيها باحثون من مختلف وزارات الدولـــة القطرية انعقدت منذ خمس سنوات حين كان الخطر منذراً ولكنه أقل شراسة

واتساعاً مما هو عليه اليوم بعد اتساع انتشار الصحن اللاقط وظهور بعض بوادر العداء للمجتمعات الإسلامية بدافع الجهل الغربي والتقصير العربي الإسلامي .

وفي نفس الاتجاه عقد مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية مؤتمراً حول (ثورة المعلومات والاتصالات وتأثيرها في المجتمع والدولة في العالم العربي) بمدينة أبوظبي من ٤ إلى ٧ يناير ٩٧[٢] وذلك لبحث وتحليل أبعاد تأثير ثورة المعلومات والاتصالات في المجتمع والدولة في العالم العربي وتشخيص أبعاد التحديات التي ستواجه المنظمة في القرن الحادي والعشرين وبالرغم من اختلاف البحوث المقدمة وتباين اتجاهات وتخصصات أصحابها ، فقد اجتمعت تقريباً على أن مصدر القوة الجديد لدى الشعوب هو في قدرتها على إنتاج المعلومات وتخزينها وتوظيفها وتبادلها وأن " ثورة المعلومات وما تقدمه من وسائل للسيطرة على مجالات الحياة المختلفة لا تؤدي بالضرورة إلى إحداث تغييرات جذرية في المجال السياسي بل لعلها تدفع إلى محاولة إذكاء الصراعات القديمة كالاختلافات العقائدية والانتماءات العرقية ... "[٣] .

ومع مرور الزمن لوحظ في العالم عامة وفي المجتمعات العربية تحديداً تسييس واضح لمفهوم الاتصال والإعلام ، وذلك مع تنامي شعور الحكومات بضياع احتكارها لوسائل الاتصال مع ظهور الاتصال الإلكتروني عبر الكمبيوتر واتساع البث التلفزيوني الفضائي ، فاتجهت الحكومات – وبدرجة أقل الجامعات ومراكز البحوث – إلى تحليل الظاهرة الإعلامية كظاهرة سياسية بل وأمنية وذلك للانعكاسات المتنوعة الطارئة على البنية الاجتماعية والأمن السياسي للمجتمعات العربية . فأصبحنا نشهد ندوات ومؤتمرات تحاول قراءة الظاهرة الاتصالية من المنظور الأمني وآخر ندوة تدريبية نظمتها أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية في مدينة الرياض ما بين ١٩ و ٢٣ يوليو ٢٠٠١ كانت حول موضوع : (دور الإعلام الأمني في التصدي للشائعات) [٤] شارك فيها خبراء من وزارات الداخلية بدول مجلس التعاون .

والحقيقة أن العالم العربي لم ينشغل فقط بهذا الأمر من باب البحث ، لكنه حاول من خلال اجتماعات متباعدة وغير منتظمة لوزراء الإعلام العربي ضمن جامعة الدول العربية ، وخلال الربع الأخير من القرن العشرين أن يفعل القمر العربي (عربسات) الذي تقرر إطلاقه

عـــام ١٩٧٦ ثم إلتحق به (عربسات ٢/أ) في ١٩٩٦/٧/١٠ وهو أغنى أقمار الجيل السابق وأقـــوى وأطول عمراً وأكثر تقدماً ، وطاقة بثه تزيد على خمسة أضعاف مجموعة طاقة القمرين (عربسات ١ وقناة الاستقبال الجماعي غزيرة الإشعاع) العاملين منذ الثمانينات بشكل متقطع وناقص . ولا يخفى أن الوعي العربي بأهمية البث الفضائي جاء نتيجة السبق الإسرائيلي الكبير في هـــذا المجـــال ومـــنذ أن أنشأت إسرائيل عام ١٩٥٩ اللجنة القومية لأبحاث الفضاء في إطار الأكاديميـــة القومـــية للعلوم برئاسة الدكتور/ ديفيد برجمان إلى إطلاق أقمار التجسس خلال الثمانينات والتسعينات بصورة متواصلة[٥] .

وقامـــت في هذا المجال كل من جامعة الدول العربية عن طريق المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم[٦] ومنظمة المؤتمر الإسلامي عن طريق المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم بجهـــود مشـــكورة لـــتدارك هذا التخلف الإعلامي والاتصالي العربي والإسلامي ، ولعل أكبر قرارات مؤتمر القمة الإسلامي التاسع المنعقد بالدوحة من ١٢ إلى ١٤ نوفمبر ٢٠٠٠ في هذا المجـــال هو التوصية ببعث قناة فضائية إسلامية ناطقة باللغات الأجنبية الأكثر رواجاً في العالم . وهـــو مشـــروع لم نلاحظ بداية تجسيده بعد عام من انعقاد المؤتمر حتى على مستوى الدراسة والتوقعات .

لقد استعرضنا في هذه المقدمة بعض الجهود العربية التي تضافرت خلال العقد الأخير من القرن العشرين وبداية القرن الراهن ، لبلورة رؤية عربية علمية للتحولات الكبرى الحاصلة في المجـــتمعات العربية من جراء ثورة الاتصالات والمعلومات ، والتي لم تتوصل حسب رأينا إلى بلـــورة مفهوم الأمن الإعلامي والاتصالي ، مثلما كان الحال بالنسبة لمجتمعات غربية (الولايات المـــتحدة وفرنسا تحديداً) إلى جانب إسرائيل . فقد اهتدى الباحثون العرب إلى تشخيص العلة وتحديد الإشكالية دون كتابة الوصفة التي هي إرساء قواعد الأمن الإعلامي والاتصالي العربي . ولذلك وضعنا هذا البحث ، حتى يكون منطلقاً للزملاء الإعلاميين الأكاديميين العرب لمواصلة الإحاطـــة بهـــذه الفكـــرة الجديدة نسبياً على الفكر الإعلامي والأمني العربي بالرغم من كثرة الـــبحوث الغربـــية حولها منذ عشرة أعوام . وقد أردت أن أتدارك هذا التأخر في الدراسات

الإعلامـــية العربية بتقديم مقاربة متواضعة لمفهوم الأمن الإعلامي والاتصالي لعلّي أسهم بقسط ولو بسيط في رفع التحديات الإعلامية والاتصالية العالمية التي تهب رياحها على عالمنا العربي .

منهج وطبيعة البحث :

اتفق أغلب المنظرين للبحث العملي على أنه " سعي وراء المعرفة بإتباع أساليب علمية مقننـــة "[٧] و " استقصـــاء مـــنظم لجملة من المعارف بالتحقق من صحتها عن طريق الاختبار العـــلمي "[٨] و " اكتشـــاف قواعد عامة يمكن اعتمادها مستقبلاً ..."[٩] . وهذه التعريفات الـــثلاث يمكـــن تطبيقها على أغلب البحوث المتعلقة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية ومنها علم الإعـــلام والاتصال . وهو علم جديد نسبياً لكنه فرض نفسه كأحد فروع الإنسانيات خلال الثلـــث الأخير من القرن العشرين . ولا بد من الإشارة إلى أن علم الإعلام والاتصال ربما تميز بارتـــباطه الوثـــيق بمختـــلف العلـــوم الإنسانية من علم اجتماع وسياسة ولغة وثقافة وتاريخ وجغرافـــيا ، ومـــنذ ظهور الثورة الإلكترونية بعلوم الحاسب الآلي والأقمار الصناعية وهندسة الاتصالات .

بالنظر إلى هذه المعطيات ، كان لابد على الباحث في مجال الإعلام والاتصال أن يكون واعياً بهذه العلاقات البنيوية والوظيفية والجدلية القائمة بين مجال بحثه – أي الإعلام – وبين هذه المجـــالات جميعاً ليتسنى له استقراء موضوع البحث انطلاقاً من شبكة العلاقات المعقدة تلك بين الإعلام والعلوم الأخرى المختلفة .

ولذلك آثرتُ في هذا البحث اعتماد المنهج الاستطلاعي والكشفي ، وهو المنهج الذي يعتمده الباحث في حالة طموحه إلى التنظير لظاهرة جديدة أو إعداد مدخل لنظرية مبتكرة وقد قال عنه د. عبد الباسط محمد حسن[١٠] " تهدف البحوث الاستطلاعية والكشفية إلى استطلاع الظروف المحيطة بالظاهرة التي يرغب الباحث في دراستها والتعرف على أهم الفروض التي يمكن وضـــعها وإخضـــاعها للبحـــث العلمي " . وكذلك قال د. محمد طلعت عيسى [١١] عن هذا المنهج :

" أنها بحوث تتناول موضوعات جديدة لم يتناولها الباحث من قبل ، أو لا تتوافر عنها معلومـــات أو بيانات ، أو يجهل الباحث الكثير من جوانبها وأبعادها ، وهي تهدف إلى الكشف عـــن حلقـــات غامضة أو مفقودة في تسلسل التفكير الإنساني مما يساعد على التحليل والربط والتفســـير العلمي ، فيضيف إلى المعرفة الإنسانية ركائز جديدة . وهذا النوع من البحوث هو أكثرها مشقة بالنسبة للباحث لما يتطلبه من قدرات عقلية ومهارات استدلالية .. " .

أمـــا د. محمـــد بن عبد العزيز الحيزان [١٢] فقد سمى هذا المنهج بالمنهج الاستكشافي وقال :

" تهدف البحوث الاستكشافية إلى التعرف على ظاهرة جديدة ، ويدخل في هذا النوع الـــبحوث التي تتطرق لمواضيع أو أجزاء من مواضيع لم يسبق تناولها البتة ، ويكثر تطبيق هذا الـــنوع في المرحلة التي تعقب اختيار موضوع ما لدراسته ، وذلك من أجل التعرف على مدى إمكانية إجراء دراسة أكثر عمقاً على ذلك الموضوع أم لا ، وهو ما يتيح للباحث تطوير مناهج يتم استخدامها فيما بعد .. " .

ولذلك كان منهجي في هذا البحث استطلاعياً وكشفياً ربما أضفت إليه نعت " نقدياً". لأنـــني حاولـــت استطلاع الواقع الإعلامي والاتصالي في العالم كما تتضمن خرائطه الفضائية والإلكترونية ، وكشفت الحالة العربية التي اتخذتها نموذجاً للبحث ، كحالة قومية إقليمية ، تهمني فـــيها ظاهرة غياب الانشغال بمفهوم الأمن الإعلامي والاتصالي ، وأخلص في خاتمة البحث إلى نقد الوضع العربي في هذا المجال وتقديم بعض المقترحات العلمية والميدانية لتدارك هذا التخلف في المجـــال الإعلامـــي والاتصالي وتجاوز المشاكل المطروحة على العالم العربي في شكل تحديات صعبة .

عسى أن أكون وفقت والله من وراء القصد .

يكتشـــف كل من يقوم بإحصاء المصطلحات المتداولة في أدبيات السياسة والاقتصاد والدراســـات الاســـتراتيجية والعلـــوم الاجتماعية خلال العقد الأخير من القرن العشرين بأن مصطلح (الأمن) هو الأكثر استعمالاً والأوفر شيوعاً والأوسع انتشاراً ، ويوحي ذلك المصطلح بأن قضية (الأمن) أصبحت الهاجس الذي يتصدر كل مشاغل الإنسانية في العصر الراهن ، بل إن (الأمن) يطغى على سائر القضايا الساخنة وبالغة التعقيد ، لأن (الأمن) هو سندها وشرطها وغايتها في الوقت نفسه ، ولا شك في أن العرب يشاركون غيرهم من الأمم الانشغال بهاجس (الأمـــن) لكنهم يتميزون عن غيرهم بإرساء مفهومه على الأساس الذي جاء به تراثهم العربي وعقـــيدتهم الإســـلامية في القرآن الكريم ، حيث أنزل الله سبحانه تعالى الأمن منزلة الضرورة الثانية بعد الإطعام من جوع ، فجعل (الأمن) من الخوف في سورة قريش من الأهمية للمجتمع البشري بحيث يأتي مباشرة بعد سد الرمق .

﴿ فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وأمنهم من خوف ﴾ .

والملاحظ أنه بتشعب الحياة الإنسانية وتعقد العلاقات الدولية والاجتماعية في النصف الثاني من القرن العشرين ، تشعب مفهوم (الأمن) وتفرع إلى تغطية كل مجالات حياتنا تقريباً . فـــبعد أن كانـــت الكلمة العربية بمعناها في (لسان العرب لابن منظور) تدل على السلامة من الخطر ومجابهة الضرر بالمعنى المادي المحسوس ، تحولت في أدبيات التراث العربي – والعالمي – إلى معـــناها العسكري والقانوني والإداري والزجري الذي عرفناه إلى نهاية الحرب الباردة وسقوط جدار برلين (نوفمبر ١٩٨٩) ، ثم ما لبث مفهوم (الأمن) أن تفرع مع ظهور العولمة حتى أصبح من العادي والمألوف أن تصدر مؤلفات وتنعقد ندوات عن (الأمن الغذائي) و (الأمن البيئي) و (الأمـــن الدوائـــي) و (الأمـــن المصرفي) و (الأمن التكنولوجي) و (الأمن الصناعي) و (الأمن الثقافي) .

وشـــكلت هـــذه المفاهيم المستحدثة لمصطلح (الأمن) أبعاداً جديدة اكتسبت معانيها واحتلـــت مواقعها في الفكر المعاصر ، وفي أغلب الأحيان بمساعدة التدفق الإعلامي والمعلوماتي

الـــذي قلـــب موازين الاتصال الحديث وعزز الفكر (المعولم) وفجّر النظريات في كل مجالات الثقافة والاقتصاد والاجتماع والتربية والإعلام .

وحين نتأمل في الكم الهائل من النظريات الجديدة المتعلقة بشتى مفاهيم الأمن في الثقافة العربـــية أو العالمية ، ندرك بأن صنفاً من أصناف (الأمن) قد وقع إهماله أو تهميشه وهو أساسي لأنـــه إذا لم يتوفر لدولة أو لمجموعة من الدول أو لقطاع حيوي من قطاعات التنمية فإن الخلل يترصدها والتصدع يهددها . ونعني به (الأمن الإعلامي) أي تلك الحصانة الاتصالية والمعلوماتية الـــتي تؤمـــن لمؤسسة أو لدولة أو لمجموعة من الدول الشروط الضرورية لتنفيذ خططها وإنجاز برامجها في مأمن من الحملات الإعلامية المناوئة والقرصنة المعلوماتية المنظمة والحرب الدعائية أو النفسية المحبطة .

ويمكـــن إدراك خطـــورة وحتمية (الأمن الإعلامي) بمجرد مطالعة ثلاثة كتب حديثة نظـــرت بأشكال مختلفة لقضية الغزو الإعلامي والمعلوماتي (الطبيعي) لثقافات الشعوب الواقعة خـــارج القطـــب الأمـــريكي الواحد ولعل أكثرها هشاشة في هذا المجال كما سنبينه فيما بعد الشعوب العربية التي نتخذها نموذجاً في الدراسة الحالية [١٣] .

ثم إنـــنا حين نحاول وضع مدخل لنظرية ما سميناه الأمن الإعلامي ، فإن ذلك يأتي رداً طبيعـــياً عـــلى محاولات استثناء الثقافة العربية من دائرة الثقافات الفاعلة وجرها إلى العولمة لا كـــأحد الـــروافد الحـــية المشـــاركة بل كثقافة ضعيفة تابعة لن تقوى على المزاحمة – إعلامياً ومعلوماتـــياً – وبالتالي لن تحمى المصالح الحيوية لشعوبها في خضم الصراع الجديد المستفحل . فالـــريادة الأمريكية في مجال الإعلام والمعلومات ليست غاية في حد ذاتها ، بل هي أهم وسائل الهيمـــنة السياســـية والعسكرية والاستراتيجية والاقتصادية والثقافية ، لا على العرب وحدهم بالطـــبع ولكـــن عـــلى جميع الأمم بلا استثناء . يقول أحد المسؤولين الكبار في وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) .

(إن أمريكا ستتمكن في المستقبل القريب من تعزيز سيطرتها على العالم وذلك بفضل ما تتمتع به من قدرة لا مثيل لها في مجال إدماج منظومات الإعلام المعقدة بعضها في بعض ...)[١٤]

وهكذا نشهد تدريجياً قيام إمبراطورية (سيبرنيتية) [١٥] أي نشوء قوة عظمى لا تعتمد على التفوق العسكري والاقتصادي والتكنولوجي فحسب ، بل على تشكيل واقع جديد مفروض على الشعوب الأخرى ، لا بقوة السلاح والاحتلال الاستعماري المباشر كما كان حال التاريخ منذ بدايته ، بل برسم خريطة جديدة بواسطة وسائل الاتصال الإلكترونية المتطورة جداً تشطب الجداول الإقليمية أو القومية لتطرح حدوداً خيالية أخرى تتحرك داخلها أسواق للبيع والشراء ومعطيات للتخزين ومعلومات للتوظيف ، بل وأيضاً فرض ثقافة الاستهلاك السريع . ولعل هذه الإمبراطورية السيبرنيتية هي التي قصدها طالب محمد علي [١٦] حين تحدث عن (إيديولوجيا العولمة التي تطرح حدود إمبراطورية غير مرئية ترسمها شبكات الهيمنة العالمية على الاقتصاد والأذواق والثقافة ...) .

وبالرغم من محاولات عربية جامعية قليلة لتحليل هذا الواقع الإعلامي والمعلوماتي الجديد – المبشر والمنذر – بعالم مقبل ومختلف تماماً عن عالم (النظام العالمي الجديد) كما وضعته منظمة اليونسكو في السبعينات ، فإن الفكر العربي ظل بمعزل عن استيعاب الصدمة التي تحدثها التحولات الإتصالية الكبرى ، في حين انشغل بها الاتحاد الأوربي على مستوى الجامعات ولكن أيضاً على مستوى وزراء الإعلام والاتصال منذ أواسط التسعينات ، بل خصص لها اجتماع هؤلاء الوزراء يوم ٢١ مارس ١٩٩٦ [١٧] كما انشغل بها جامعيون أوربيون كثيرون ومن بينهم ريتشارد أوبرين الذي سمى هذه الظاهرة بنهاية الجغرافيا [١٨] كأنما يرد بذلك على نظرية نهاية التاريخ التي طلع بها علينا فرنسيس فوكوياما [١٩] . أما عالم الإعلام والاتصال الفرنسي جاك سيملان [٢٠] ففسر تلك الظاهرة بما سماه (انتقام المجتمعات من الدول ... تلك الدول التي ظلت على مدى قرون طويلة المصدر الوحيد للسياسيات الخارجية وصاحبة قرارها الشرعي باسم المجتمعات التي تحكمها ...) .

ونحن نزعم انطلاقاً من هذه المقاربة الفكرية للعولمة بأن الإمبراطورية السيبرنيتية ما هي إلا (الحصـــن الإعلامي والمعلوماتي) لمؤسسة الإمبراطورية الاقتصادية والمالية . ويؤكد ريتشارد هـــيجوت ، أســـتاذ الاقتصاد السياسي الدولي ومدير مركز العولمة والأقلمة CSGR بجامعة ووريك ببريطانيا الذي قال في عام ١٩٩٨) : [٢١] .

(إن طـــبقة الرأسمالـــية الجديدة تصدر مجموعة من القيم السلوكية تتسق مع الطرح الأمريكي لليبرالية .. وذلك لكونها مدعومة بهياكل للمؤسسة الاقتصادية العابرة للحدود مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، ولأنها محصنة فكرياً من قبل الهياكل الفكرية المنظمة مثل اللجنة الثلاثية Commission Trilateral ، ومنتدى دافوس Davos Forum) .

وبـــإزاء هـــذه الإمبراطورية وتداعياتها الاقتصادية والثقافية والأيديولوجية ، نجد عالماً عربياً مفككاً على الصعيد السياسي ، لم نعد بحاجة إلى إثبات انقساماته وانشقاقاته فقد أصبحت سمـــته (المميـــزة) ، كما نجد عالماً عربياً لا يتيح حرية الرأي والتعبير والنشر والتنقل والإبداع بســـهولة ، ممـــا أفقد مجتمعاته تلك المبادرة الحرة التي انتعشت ونهضت بها أمم أخرى بسرعة وثـــبات مثل أمم جنوب شرقي آسيا ولهذه الحقيقة أسباب وجذور لسنا في مجال بحثها وتحليلها الآن ، إنمـــا الذي يعنينا في هذا البحث هو فقدان المجتمعات العربية – بدرجات متفاوتة وعلى أصـــعدة مخـــتلفة – للمـــناعة الضرورية إعلامياً واتصالياً في مواجهة ما سميناه (الإمبراطورية السيبرنيتية) .

إن انعدام – أو هشاشة – الوعي الفردي والجمعي في العالم العربي له تداعيات خطيرة على المجتمعات العربية ، بحيث أثبتت بحوث علمية جادة [٢٢] بأنه كلما غاب وعي الفرد بحقوقه وواجباته – على سبيل المثال – كلما تمركزت سلطات القرار والتفكير والتشريع في يد الدولة المركـــزية . وفي هذه الحالة تصاب المجتمعات بتصلب شرايين المبادرة والإبداع وتمسك الدولة بقطـــاع الإعـــلام ليتحول بدون إرادتها في أغلب الأحيان إلى أداة دمج الوعي بأجهزة الإعلام ووسائط الاتصال ويصبح الخطاب السياسي – الثقافي – الايديولوجي خطاباً فوقياً يكرس الفكر

الواحد ، حتى ولو تم تزيين هذا الواقع ببهرج التعددية السطحية المزيفة ، ويتحول قطاع دمج الوعي الفردي الخلاق في بوتقة الوعي الرسمي الواحد . بل وبلغ الأمر بأحد المفكرين العرب إلى درجـــة تعريف الدولة العربية بأنها (أداة صنعها الأجنبي من أجل تعميق التقسيم الراهن للأمة وإدامة السيطرة الأجنبية ...) [٢٣] وكذلك بمفكر عربي آخر إلى القول [٢٤] :

(وهكذا نلاحظ في الحالات جميعاً أن الأنظمة السياسية (العربية) هي صاحبة التأثير الأساســـي عـــلى وســـائل الاتصـــال وتوجيهها والسيطرة عليها ، إن لم تكن صاحبة التأثير المطلق ...) .

وظـــل الاستقطاب الحكومي لقطاع الإعلام والاتصال قائماً منذ نشأة الدول العربية إبـــان استقلالها إلى يومنا هذا ، رغم التحول من مرحلة المطبوع إلى مرحلة المسموع ثم المرئي فالشبكات الفضائية فالاتصال الإلكتروني وصولاً إلى مرحلة الاتصال التفاعلي (Interactive Communication) أو ما سماه فرانك كليش (عصر الانفوميديا) . واجتهدت الحكومات في سن التشريعات ووضع القوانين وتكثيف الضوابط تماشياً مع تلك التطورات ، لكنها لم توفق لا مجـــتمعة ضمن منظومة جامعة الدول العربية ولا فرادى بمجهودات قُطرية في تصور وتنفيذ مخطـــط إعلامي يقيها أخطار التدفق الإعلامي المضاد لمصالحها ، أو في حال أفضل يجعلها قادرة على الاندماج في ذلك التدفق بالأخذ والعطاء والتأثر والتأثير ، بما يتناسب وتميز الثقافة العربية وتنوعها وقوتها وأصالتها .

ومن هنا تأتي أهمية ما سميناه الأمن الإعلامي والاتصالي كجهاز مناعة ضروري ضد ما يمكـــن وصفه بالإرهاب الإعلامي والاتصالي المعولم ، والذي لا يهدد ثقافات الأمم فحسب بل يهدد بقاءها ، وفي أفضل الاحتمالات يحدد مصيرها بما يتناقض مع خياراتها .

وفي تقديـــرنا أنـــه في غياب تنسيق عربي ناجع ، ستبقى الدول العربية " متأخرة عن مواكبة المجتمع الصناعي وما أفرزه هذا المجتمع من مضاعفات) [٢٥] .

بـــل لقـــد أساءت الحكومات العربية تقدير مقتضيات العصر المعلوماتي الراهن كما عجـــزت عـــن استشـــراف العصـــر القادم متعدد الوسائط الإعلامية [٢٦] وظلت تتعامل مع التحولات الإعلامية والاتصالية السريعة والجذرية بسن القوانين ومحاولة فرض نظم الرقابة على تدفق المعلومات . ويعلق الدكتور محمد شومان على هذا التعامل فيقول [٢٧] :

" "إنهـــا" مجرد نصوص فارغة لا معنى لها ولا تأثير حقيقي لوجودها ، بل أصبح مبرر احتكار الدولة لسلطة تنظيم بيئة الاتصال والمعلومات أمراً ينتمي للماضي البعيد لا الحاضر أو المستقبل ... " .

ويلتقي هذا الرأي مع فكرة بنجامين باربر [٢٨] حيث قال :

"كانـــت الدولة تتدخل في حقل الإعلام لمنع الاحتكار ولاستخدام الإعلام في أدوار إجتماعـــية اعتماداً على ندرة المجال ، أما اليوم فإن انفجار منافذ الإعلام وأدوات التوصيل – اتصالات الألياف البصرية التي يمكنها حمل ملايين المعلومات والصور الرقمية وأنظمة الكيبل التي تتســـع لخمســـمائة قناة فضائية ، والأقمار الصناعية .. قضى على شرعية فكرة التنظيم العام ذاته .." .

ومن خلال ما سبق يمكن أن نخلص إلى فكرة أساسية لهذا البحث وهي استحالة ضمان الأمـــن الإعلامـــي والاتصالي العربي بواسطة احتكار الدولة أو الدول العربية مجتمعة – للنظام الإعلامـــي والاتصـــالي العـــربي . بل نعتقد أن العكس تماماً سيضع أقدام العرب على الطرق الموصلة ، أي تقليص دور الدولة ومؤسساتها الرسمية التقليدية – إلى الحد الذي يوفر إمكانات إنعاش وتحفيز المبادرات الفردية والجمعية وغير الحكومية عامة في مجال الإعلام والاتصال ، مع الإبقـــاء عـــلى تدخل القانون – لا تدخل الدولة – في فرض احترام حريات المجتمع وخياراته وعقـــائده وحقوقـــه بعد ضمان وتفعيل الآلية الديمقراطية في كل مستويات الحوار الوطني – والقومي – والعمل السليم والطبيعي لميكانزم الحريات الأساسية والسياسية والأكاديمية وحقوق الإنسان كما عرفها ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

وقـــد تمـــت محاولات منذ ظهور مصطلح النظام الإعلامي العالمي الجديد الذي أعده لليونســـكو ســـين ماك برايد في مطلع السبعينات لبلورة نظام إعلامي عربي جديد أعدته إرادة عربـــية مشـــتركة لمواجهة هذه الحقائق الجديدة المفروضة على العرب من جهة وبسبب تفاقم المصـــائب العربـــية وآخرها كارثة حرب الخليج الثانية من جهة أخرى ، وبسبب تردد الدول العربية في دخول تجارب توسيع المشاركات الشعبية في اتخاذ القرارات واختيارها أقوم المسالك فيما يتعلق بالسياسة والاقتصاد والتربية والثقافة والإعلام من جهة ثالثة .

وبالرغم من أن وسائل الاتصال نقلت للمجتمعات العربية أنباء الموقف التاريخي الذي أخـــذه الاتحـــاد الأوربي في مفاوضات (الجات) [٣٠] لرفض إدراج المنتجات الثقافية والإعلامية ضـــمن الاتفـــاق العالمي ، فقد تواصلت حالة غياب الوعي العربي بالأمن الإعلامي في أغلب المنظمات العربية المختصة في زحمة الخلافات العربية – العربية المستفحلة وفي ظل تحول الصراع العـــربي الإســـرائيلي تدريجياً إلى نوع هجين من أنواع العلاقات الدولية المتراوح بين التطبيع والمواجهـــة وبين الإسلام والاستسلام وبين الواقعية والمقاومة . ومن البديهي أن تسخر الإدارة الأمريكـــية – راعـــية الســـلام في الشرق الأوسط – كل وسائل الإعلام والداعية والخطاب والاتصـــال لخدمة ما تسميه (مشروع السلام) وأن توظف إلى جانب أجهزتها الاتصالية القوية كل ما لديها من آليات الضغط الدبلوماسي والاقتصادي من منظور مصالحها أولاً ومن منظور تمسك واشنطن المُعلن بحماية التفوق العسكري والتكنولوجي الإسرائيلي .

ومـــن ثم توازت الخطة الإعلامية بالخط الدبلوماسية في واشنطن وتضافرت جهودها لتقسيم فرقاء الشرق الأوسط من دول وأحزاب سياسية وجماعات مسلحة وطوائف عرقية إلى خـــندقين : خـــندق (السلام) وخندق (الإرهاب) ، في معزل عن الشرعية الدولية التي صاغها ميـــثاق منظمة الأمم المتحدة وبقطع النظر عن قرارات مجلس الأمن . فأصبح التعامل الأمريكي مـــع الصراع العربي – الإسرائيلي هو المرجع وهو الشرعية . وعوض الاحتكام إلى الشرعية ، بـــدأت إســـرائيل تحـــتكم إلى منطق القوة والقهر . وفي هذا التحول ، تكفل النظام الإعلامي

والاتصالي الأمريكي العملاق بتسويغ المنطق الجديد : منطق القوة والقهر في شكل سلام عادل وشامل .

ولا يمكن إحصاء المواد الإعلامية الأمريكية التي تروج لهذا المنطق لكثرتها من المجلة إلى الصحيفة ومن الـ CD ROM إلى مواقع الإنترنت ومن الشريط السينمائي إلى البرامج الحاسوبية ومن المهرجانات الإعلامية إلى ألعاب الأطفال الإلكترونية أي كل ما يمكن إنتاجه أمريكياً واستهلاكه عربياً وعالمياً بالطبع – وقد كان مصطفى المصمودي أول من استعمل مصطلح الأمن الإعلامي العربي حين تحدث عن الأمن الثقافي في فصل بعنوان : (كيف نحمي الأمن الثقافي العربي ؟) [٣١] .

ونعتقد أن حاجتنا نحن العرب إلى أمن إعلامي واتصالي تصبح ألح وأقوى لأن الأمن الإعلامي والاتصالي هو حصننا ودرعنا ضد شبكات (الملتي ميديا) و (الأنفو ميديا) وهو الذي يتولى توفير أمننا السياسي العربي وأمننا الاقتصادي العربي ، وكذلك أمننا الثقافي العربي ، فالعصر الذي نعيشه هو عصر إعلامي اتصالي معلوماتي الأولى وبكل المقاييس .

سلاح الاتصال الموجه ضد الأمن العربي : انتفاضة الأقصى نموذجاً :

إننا اتخذنا في هذا البحث نموذج العالم العربي لرسم ملامح مدخل لنظرية الأمن الإعلامي ، ويمكن أن نتقدم أكثر في مقارنة جزئية من جزئيات هذا الأمن الإعلامي من خلال عينة راهنة ومختارة من عينات استعمال السلاح الاتصالي المعادي ضد الحق العربي والمصالح العربية عموماً أي ضد الأمن العربي بمفهومه الشامل .

وهذه العينة هي ما اندلع من انتفاضة فلسطينية شاملة وعارمة على إثر زيارة إريال شارون الاستفزازية إلى حرم المسجد الأقصى الشريف يوم ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠ وما أعقبها من عمليات عسكرية قمعية وحشية مارستها دولة إسرائيل بذراعها المسلحة ضد المدنيين العُزل والأطفال المتظاهرين .

لقـــد كانت الآلية الإعلامية الإسرائيلية على أتم الاستعداد للتحرك لإسناد عمليات القمـــع وتبربرها واستنفار الآلية الإعلامية الصهيونية العالمية الجاهزة في عواصم الغرب لإضفاء (الشـــرعية) على العدوان والقيام بتوجيه الرأي العام العالمي نحو دعم إسرائيل وتحميل السلطة الفلسطينية مسؤولية اندلاع العنف ومطالبتها بإيقافه .

ونحن حين نقول (الآلية الإعلامية الإسرائيلية الجاهزة) فإنما نقارنها بـــ (الآلية الإعلامية العربـــية المعطلـــة) . وبالفعل فإن إسرائيل تُعلن سنوياً أن أربعة في المائة من ميزانيتها مُسخرة للإعلام والاتصال [٣٢] ، فهي توحي بأن أبواب صرف هذه المبالغ تُمول في الواقع شبكة واسعة مـــن العلاقات العامة نسجتها منظمة (ايباك) [٣٣] الصهيونية منذ الخمسينات ، تمتد من أوساط المـــال والأعمـــال إلى أغلـــب مستويات الإدارة الأمريكية مروراً بالطبع بجُلّ وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري [٣٤] .

هـــذه الشبكة من الجمعيات المحلية الصهيونية موزعة جغرافياً على عواصم الولايات المتحدة الأمريكية وأكبر مدنها وموزعة هرمياً على مواقع صنع القرار في الشركات الكبرى – وبخاصة الإعلامية والمصرفية – وهي تعمل باستمرار بصورة ناجعة وممولة على مدار العام لكنها تستنفر في أوقات الأزمات بمجرد إرادة الحكومة الإسرائيلية وبالإشارة منها ، فتتحول في ظرف ساعات إلى حالة تعبئة قصوى تهدد الأمن الإعلامي العربي فقط بل المصالح العربية والاستقلال العربي بشقيه السياسي والاقتصادي [٣٥] .

وتمثل اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشؤون العامة (إيباك) جهازاً معقداً وخفياً ، لكنه يعـــتمد على ذراعين قويتين : الذراع الإعلامية والذراع السياسية . وهاتان الذراعان تعملان بتنسيق يومي لضمان ضخ المعونة المالية والعسكرية والتكنولوجية لدولة إسرائيل . ولكن أيضاً لضـــمان ولاء الرأي العام الأمريكي – ثم الغربي والعالمي – لسياسة إسرائيل ومواقفها وتعطيل قرارات منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الموجهة ضدها ، بضغط اصطناعي من ذلك (الرأي

العـــام) المؤيد للطروحات الصهيونية في عمومه [٣٦] ، لأسباب تراكمية معقدة حللها كثير من الباحثين أمثال جاك شاهين وإدوار سعيد وناحوم شومسكي .

وعندما نعلم بأن نسبة أربعة في المائة من ميزانية الدولة العبرية توجه للإعلام والدعاية والمعلوماتـــية فإننا ندرك مدى التطور الإلكتروني الذي بلغته إسرائيل في عام ٢٠٠٠ لتتجاوز الصـــحافة المكتوبة والإعلام المسموع والمرئي التقليدي لاقتحام مرحلة الوسائط المتعددة (الملتي ميديا) التي تعتمد على عمليات دمج النصوص والصور والأصوات والفيديو والقرص الليزري في بوتقة تفاعلية واحدة ، وهو الاستغلال المنطقي لثورة الاتصالات الرقمية التفاعلية Digital Interactive Communication الـــتي شـــهدت اندماج ثلاثة مجالات هي : مجال الاتصال اللاسلكي وعبر الأقمار الاصطناعية ومجال الكمبيوتر ومجال الترفيه والتثقيف وألعاب الأطفال الإلكترونية . ولا شك في أن استعمال إسرائيل بمساعدة شركات أمريكية لهذه التقنيات الثورية يهـــدف إلى تمرير رؤاها ومواقفها والترويج لسياساتها عبر الفضاء الافتراضي Virtual Space وعبر طرقات الاتصال السريعة Communication High Ways [٣٧] .

كمـــا أنـــه لا شـــك في دخـــول إســـرائيل مرحلة التكنولوجيا المؤدلجة ، أي حمالة الأيديولوجـــية تحت شعارات تبدو مسالمة ومقبولة مثل استعمال مصطلحات السلام والتطبيع والتعايش والعولمة والشراكة العلمية والثقافية ثم في نفس الوقت وعلى أرض الواقع تقوم الدولة العـــبرية بنســـف كل تلك القيم وتدميرها بعمليات تهويد القدس والمزيد من زرع المستوطنات الدخـــيلة وفرض الهزيمة بكل معانيها على الجانب العربي . وتؤدي الآلية الإعلامية الإسرائيلية دور تســـويق تلك الشعارات البريئة لتغطية الممارسات الفعلية المناقضة تماماً لتلك الشعارات ، تســـندها دائماً وبدون هوادة سياسة خارجية أمريكية مسخرة لإحداث ثغرات وانشقاقات في الرأي العام العربي ، مثال ذلك توقيع الرئيس كلينتون يوم ٥ أغسطس ١٩٩٦ لقانون (داماتو كيندي) (٣٨) الذي صنف إيران وليبيا كدولٍ راعية للإرهاب ، في حفل حضره أطفال ضحايا طائـــرة (بـــان أمريكان) التي سقطت فوق لوكربي ، هذا الحفل الذي تزامن مع نجاح عمليات حزب الله في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان ، مما يؤكد التنسيق بين الجهاز الاتصالي

الـــذي ينقل صور الحفل وبين غايات إسرائيل الاستراتيجية . مثال آخر حين اتهم تقرير وزارة الخارجية الأمريكية جمهورية مصر العربية بانتهاك حقوق الأقليات الدينية (تقرير حقوق الإنسان الصـــادر في ١٥ فـــبراير ١٩٩٥) مباشرة بعد إصرار مصر على اعتبار رفض إسرائيل توقيع معاهدة الرقابة النووية تهديداً مباشراً للأمن المصري .

وأقرب إلينا زمنياً حين أعلنت وزارة الخارجية البريطانية يوم ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٠ بأن لديهـــا وثـــائق تديـــن خـــروقات واسعة لحقوق الإنسان وممارسات للقتل والتعذيب تقوم بها السلطات العراقية ، وتزامن هذا الإعلام – الذي وسعت الآلية الإعلامية العبرية توزيعه – مع بداية عودة العراق لسربه العربي من خلال كسر الحصار الجوي من قبل الطائرات العربية وغير العربية وحضور العراق مؤتمر القمة العربي بالقاهرة (٢١ – ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٠) ومؤتمر القمة التاسع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بالدوحة (١٢ – ١٤ نوفمبر ٢٠٠٠) .

إن هـــذه الأمثلة عينات من ممارسات سياسية واستراتيجية أمريكية إسرائيلية لكنها لا تكتســـب قـــوة تأثيرها إلا بالعملية الإعلامية . فالإعلام هو الذي يروجها ويغرسها في الذهن الجمعـــي للـــرأي العام العالمي ، في غياب خطة إعلامية عربية مضادة تتصدى من منطلق حماية الحقـــوق المشروعة للأمة العربية لكل ما ينال من مصالحها ومكاسبها . بل والأقسى والأمرّ أن كثيراً من وسائل الإعلام العربية أصبحت أوعية إضافية لتسويق تلك الطروحات [٣٩] .

خلاصة :

إن الأمن الإعلامي والاتصالي مختلف عن الإعلام والاتصال وإن يكن متفرعاً عنهما . فـالأمن في مجال الإعلام والاتصال يظل مطلباً قومياً . ولذلك فكرنا في هذا البحث في وضع ملامـح مدخـل ، أو مقاربة ، لما سميناه نظرية الأمن الإعلامي والاتصالي . ونعتقد أن الخطة الاسـتراتيجية الإعلامـية والاتصـالية القومية المطلوبة والتي لم تتحقق بالرغم من مرور خمسة وخمسـين عاماً على إنشاء جامعة الدول العربية ، هي الوسيلة لا الغاية ، فالغاية تبقى هي إقرار أمن إعلامي واتصالي عربي ، وسيلته تلك الخطة الاستراتيجية المأمولة .

والملاحظ في العالم العربي اليوم هو غياب الأمن الإعلامي والاتصالي الناتج بالطبع عن غياب خطة استراتيجية إعلامية واتصالية عربية . وقد شهد هذا المجال في العالم لا تطوراً تدريجياً كمـا في مجالات السياسة والقانون والاقتصاد والتربية ، بل شهد ثورة عارمة ، حتى أن عصرنا الـراهن – وبخاصة خلال العقد الأخير من القرن العشرين ١٩٩٠ – ٢٠٠٠ ، أصبح ينعت بأنـه عصـر الاتصـال التفاعلي INTERACTIVE COMMUNICATION أو عصر الانفوميديا INFOMEDIA AGE .

وانعكست هذه الثورة الاتصالية على أنماط حياة المجتمعات – والعربية من بينها طبعاً – كمـا أثرت تأثيراً عميقاً على السلوكيات الفردية وردود الفعل الاجتماعية وعلى العلاقات بـين الأفراد والمجتمعات وظهرت تداعياتها على العلاقات الدولية تحت شعار العولمة بمعنى إلغاء الحدود أمام انتقال الناس والبضائع والأفكار والمعلومات .

وتتشـكل في خضـم هـذه الثورة العارمة نظرية الأمن الإعلامي والإتصالي العربي كضرورة قومية لا بالمفهوم السياسي فحسب بل من المنظور الحضاري الأشمل ، والسبب هو أن مجال الاتصال ليس مجالاً منعزلاً أو يمكن التعامل معه كعلم أو كملف على انفراد ، فهو يتدخل ويتشـابك مـع كل الفعاليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية – على صعيد الفرد وعلى صعيد المجتمع – بصورة تجعله منزلة المحرك الأساسي للعصر الراهن بلا منازع . فكل إنسان مهما

كان شغله أو تخصصه أو اهتمامه أو تكوينه العلمي أو موقعه الاجتماعي لن يكون معاصراً إلا إذا كان رجل اتصال . تلك حال الطبيب والمهندس والمدرس ورجل الأعمال والناشط في جمعية والعامل في الزراعة أو السياحة والمقاول والطالب إلى آخر القائمة . فالإعلام تحول إلى شبكة من العلاقات داخل المجتمع أشبه بالجهاز العصبي داخل الجسم . وقد شعرت أمم غيرنا بهذه التحولات الحضارية الكبرى وأعدت لها ما استطاعت من قوة ، بينما يمكن القول بأن العرب تخلفوا عنها بجيل كامل ، لأسباب عديدة أهمها عجز الدول القطرية الوطنية التي مارست السلطة مباشرة بعد التحرر من الاستعمار عن الملاءمة بين تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي وضمان الحريات الأساسية للمواطنين وعلى رأسها حرية التعبير التي تتيح وحدها تشكيل رأي عام ، وهو النواة الأولى لنشأة المجتمع الاتصالي أو المؤهل لأن يكون كذلك . ومن أهم أسباب تخلفنا الإعلامي كذلك ما نتج مباشرة عن غياب الرأي العام العربي الفاعل من انقسامات وشقاقات عربية بينية كرست أنواعاً متعددة من القطيعة من بينها :

(أ) القطيعة بين الحاكم والمحكوم داخل القطر الواحد في ظل غياب المؤسسات الديمقراطية والمجتمع المدني .

(ب) القطيعة بين المجتمعات العربية بسبب تناحر الدول أو القادة كظاهرة غالبة.

(ج) القطيعة بين العالم العربي وعصره على الصعيد التكنولوجي أي المعلوماتي والاتصالي والإعلامي .

ولهذه الأنواع من القطيعة نتائج سلبية خطيرة ومتراكمة منها في المجال الذي يهمنا مضاعفة التبعية الإعلامية وبقاء العالم العربي طرفاً متلقياً إلى مطلع القرن الحادي والعشرين وقد ظل مشروع التنمية العربية معوقاً بسبب انعدام استقلال إعلامي واتصالي فاعل وغياب شرط ذلك الاستقلال المتمثل في وضع تشريعات ملائمة لضمان تدفق المعلومات بحرية ، أو على الأقل رفع التضييقات المضروبة على ذلك التدفق الحر والضروري .

فالأمن الإعلامي والاتصالي المطلوب يتحمل مسؤولية شاملة كبرى هي تحصين المشروع الحضاري القومي الأصيل في مواجهة المشاريع المضادة والدخيلة والمعادية والتي تهدف

إلى الحلـــول كمشاريع بديلة عنه ، مثل المشروع الشرق أوسطي كما نظر له في كتاب بنفس الاســـم رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق شمعون بيريز . وهو مشروع تؤيده بوضوح وإصرار الإدارة الأمريكية وتعمل الآلة الاتصالية والإعلامية الأمريكية الضخمة على الترويج له بأبعاده الخطـــيرة التي منها تكريس دولة إسرائيل الكبرى كمحرك مركزي لمنطقة يصبح أسمها الشرق الأوسط وفتحها بالتدرج على عمقها المتوسطي بواسطة مؤتمرات وندوات ودراسات أصبحت تسوّق عربياً [٤٠] .

وهـــذا المشروع المضاد ليس فقط مشروعاً جيواستراتيجيا بل هو مشروع حضاري مـــتكامل يشـــمل تحوير خطط الاتصال الإعلامي وتعديل برامج التربية والتعليم وبتر التراث الفكري والثقافي في العالم العربي لإنتاج منظومة مشوهة لن تستعصي على الاحتواء .

وإزاء هذا المشروع المضاد ، دعا الدكتور مصطفى المصمودي منذ أواسط التسعينيات إلى (ضـــرورة ربط اختياراتنا الاتصالية الأساسية بمصالحنا الوطنية والقومية العليا) [٤١] . ولعل أول مـــا يمكـــن الشروع فيه قُطرياً وقومياً هو وضع خطة جريئة لإنشاء شبكة تعليم إلكتروني تُغطي مؤسساتنا التربوية العربية وتربط فيما بينها – على الأقل في المستوى الجامعي – ثم تربط بيـــنها وبين مصادر العلم والمعلومات العالمية . ويبقى العمل الاستعجالي المؤكد هو بذل جهود وتمويلات عربية في مجال الإنتاج الاتصالي كماً وكيفاً عوض الاكتفاء بدعم مجال البث وهو ما يـــزيد من تبعيتنا للمشروع الحضاري الغربي – والتغريبي – على حساب أمننا الإعلامي وأمننا العام .

وبإمكـــان جامعـــة الدول العربية – في حال استعادتها للمبادرة وتعديل ميثاقها – أن تعمـــق دراسة ظاهرة الإعلام العربي المهاجر بغاية إدماجه أو إشراكه في خطة استراتيجية عربية للأمن الإعلامي والاتصالي ، وربما العمل على عودته إلى المناطق الإعلامية الحرة التي أنشأت في الســـنوات الأخيرة في جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية وإمارة دبي حيث تتنافس مـــدن إعلامية مجهزة بأحدث المنتجات الإلكترونية على جلب وسائل الإعلام العربية والعالمية

العاملة اليوم في لندن وباريس وواشنطن وروما وقبرص ، أي هذه العواصم التي أصبحت كما قال أحد الجامعيين : (عواصم الإعلام العربي بلا منازع ...) [٤٢] .

ولهـــذه الأســـباب تبدو الأهمية القصوى والضرورة العاجلة لإنشاء طوق من المناعة الإعلامية والاتصالية العربية نقترح أن تكون مراحله العملية كالتالي :

(أ) في المجال السياسي :

١ - القـــيام بإصـــلاحات دســـتورية تهدف لمشاركة شعبية أوسع في تحديد الخيارات وانـــتخاب القائمين على تجسيدها وذلك بمأسسة المجتمعات العربية وحصر وظيفة الدولـــة في تنظـــيم الحياة العامة وتطبيق القانون وفتح مجالات العمل أمام المجتمع المدني بقواه الحية وطاقاته الفكرية والعلمية .

٢ - إطـــلاق قنوات التفكير والتنفيذ أمام الجمعيات غير الحكومية في نطاق التعددية السياسية والثقافية المحكومة بضوابط الدستور والقوانين العادلة .

٣ - توجـــيه الاســـتثمارات الحكومـــية والخاصـــة إلى الصناعات الإعلامية الجديدة والصناعات المتفرعة عنها والمؤدية إليها والمكملة لها .

(ب) في المجال الإعلامي والإتصالي :

١ - ســـن سياسات إعلامية واتصالية متناسقة مع مخططات التربية والتعليم والثقافة أي في الأخير تنتمي إلى المشروع الحضاري القومي وتخدمه وتحصنه وتذود عنه وتركز ثوابته في الضـــمائر مـــن أجل صياغة رأي عام عربي حي متفاعل ناقد مساهم لا مجرد متلق سلبي كما هو الحال في أغلب المجتمعات العربية اليوم .

٢ - إعـــادة النظر في خطط تكوين الكوادر الإعلامية والإتصالية بإدماج هذا التكوين في تقنـــيات الملتي ميديا وتغليب التدريب التكنولوجي الميداني على الدروس النظرية مع الـــتوجه نحـــو التعمق في اللغات وبخاصة اللغة الإنجليزية وتأهيل الطلاب والطالبات لاستعمال مهارات الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات .

٣ – التخطيط المحكم لبعث صناعة تكنولوجية عربية في مجال المعلومات والثقافة والتربية – وحتى لعب الأطفال الإلكترونية – لأنه ثبت أن نقل التكنولوجيا في هذا المجال غير ممكن بدون نقل منظومة قيم حضارية دخيلة ومعادية – باسم العولمة دائماً – وعلى حساب الثقافة العربية بمخزونها التراثي والقيمي وبالتالي على حساب وجودها ذاته .

٤ – تخصيص قنوات فضائية عربية تبث باللغات الإنجليزية والفرنسية والأسبانية والروسية توجه خطاباً إعلامياً واتصالياً ذا قيمة احترافية عالمية عالية للرأي العام العالمي يركز على توضيح الحقائق والدفاع عن الحقوق العربية المشروعة بتوظيف مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والشرعية الدولية بعيداً عن التلوين الديني أو العرقي .

٥ – تشجيع إنشاء مواقع الإنترنت لخدمة قضايا العرب في مختلف المجالات والتعريف بها وتوجيهها توجيهاً قومياً مشتركاً بمعزل عن الدعايات السياسية القطرية التقليدية .

(ج) في مجال الدراسات الإستراتيجية الاتصالية :

١ – توجيه البحث العلمي في الجامعات العربية ومراكز الدراسات الاستراتيجية إلى استشراف آفاق الاكتفاء الذاتي في قطاع إنتاج المواد التكنولوجية من برمجيات وأقراص ليزرية وأشرطة مختلفة وابتداع مناهج استعمالاتها ، لا كأدوات اتصال ومعلومات بل كأدوات دفاع عن الهوية والمصالح والقيم القومية أي كأدوات استقرار الأمن الإعلامي والاتصالي العربي .

٢ – إنشاء مؤسسة للبحوث والدراسات الاستراتيجية في حقل الإعلام والاتصال على مستوى العالم العربي ، تساهم في تحليل أسباب التبعية الإعلامية والاتصالية العربية واقتراح حلول عملية للتخلص من هذا الوضع ، وإنشاء مرصد قومي لهذه البحوث يوجه أصحاب الكفاءات الأكاديمية العربية لهذا الصنف النادر والمغيب من البحث .

خاتمة :

لقد كان هدفنا من هذا البحث المتواضع محاولة وضع مدخل لنظرية نعتقد أنها جديدة وهي نظرية (الأمن الإعلامي والاتصالي) والتي نشأت تلقائياً وتدريجياً مع امتداد الثورة المعلوماتية الحديثة إلى كافة حقول المعرفة الإنسانية ، ونحسب أن العالم العربي الذي ننتمي إليه والذي اتخذناه نموذجاً في بحثنا هذا هو أحوج ما يكون اليوم إلى الأمن بكل فروعه : السياسي والاقتصادي والغذائي والثقافي ، ولكن يظل الأمن الإعلامي والاتصالي هو الممهد لها جميعاً والرابط بينها جميعاً ، للأهمية القصوى التي اكتساها قطاع الاتصال والمعلومات والإعلام وبخاصة في إحلال الهيمنة الفكرية والثقافية محل الاستعمار القديم والترويج للعولمة المزيفة أي لطغيان السوق بقوانينها المتوحشة على النظام الاقتصادي التقليدي القائم على المبادلات ، وطغيان نمط العيش الأمريكي على مجتمعاتنا كنمط (مثالي) .

وعسى أن نكون أثرنا بهذا البحث قضايا يتولاها الزملاء المتخصصون في الإعلام والاتصال بالدرس والتحليل والنقد ، في كليات الإعلام وأقسام الاتصال الجماهيري ومراكز البحوث الإعلامية ، حتى نوفق – عربياً – في فرع من فروع المعرفة والفكر المعاصر ما يزال في خطواته الأولى بينما سبقتنا الأمم الأخرى في التنظير كما سبقتنا إليه في التصنيع والتخطيط .

ولعل الخلاصة هي أننا ندعو إلى خطة عربية مشتركة لوضع أسس الأمن الإعلامي والاتصالي ، لا تكون خطة خبراء وحدهم ولا خطة وزراء وحدهم ، بل الأفضل أن تشترك فيها الدول والجامعات ومراكز البحوث والدراسات والمنظمات غير الحكومية وأحزاب المعارضة ، لأن حلبة الحوار العالمي في هذا الشأن ستكون منظمة التجارة الدولية من ناحية التصنيع الإعلامي والتصدير الاتصالي وكذلك منظمة اليونسكو من ناحية تكريس الخصوصيات الثقافية للأمم ، ويبدو أننا لم نستعد كعرب لهذين المجالين كأنما أخذتنا الأحداث اليومية المتلاحقة في مهب الارتجال والمفاجأة والدهشة ، بعيداً عن البصيرة الحضارية والتأمل الرصين والاعتبار الهادئ ، وهذه فضائل من القيم العربية الإسلامية ملأت تراثنا وأهلت أجدادنا في عصورهم الذهبية إلى ريادة العالم ، ومن الممكن استحضارها الآن .

المراجع :

١- الكتاب الصادر عن وزارة الداخلية لدولة قطر ويشتمل على بحوث الندوة العلمية الأمنية ومهددات الأمن الاجتماعي في ظل الغزو الإعلامي وتحديات المستقبل .

٢- الكتاب الصادر عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ويشتمل على بحوث المؤتمر – أبو ظبي ١٩٩٧ .

٣- الجملة من تلخيص ورقة/ ميشال سالوف – كوست في المؤتمر المذكور بالمصدر السابق – نفس المصدر السابق ص ١٧ .

٤- منشورات أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية – الرياض – يوليو ٢٠٠١ .

٥- معلومات مأخوذة من الكتاب الذي أصدرته وزارة الداخلية لدولة قطر – المذكور في المرجع عدد١ – باب تقدير مشكلة الغزو الإعلامي – ص ٣٣١ .

٦- أنظر الكتاب الذي صدر عن (الالكسو) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بعنوان : الثورة التكنولوجية ووسائل الاتصال العربية – تونس ١٩٩١ .

٧- أنظر : Greenwood, E;Socialwork Research: A Decade of, Reappraisal Social servive. Review, 31 sep, 1957 , P. 31.

٨- أنظر : Macdonald, N.; Social work Research : A Perspective, in Polansky, N; Social work Research, 1962, P.2 .

٩- أنظر: Whitney, F; The Elements of Research . New York , Boston, 1967, P.5.

١٠- عبد الباسط محمد حسن ، أصول البحث الاجتماعي – مكتبة وهبة – القاهرة ١٩٧٧ . ص ١٧٥ – ١٧٧ .

١١- محمد طلعت عيسى ، تصميم وتنفيذ البحوث الاجتماعية – مكتبة القاهرة الحديثة – القاهرة ١٩٧١ . ص ٧٣ .

١٢- د. محمد بن عبد العزيز الحيزان – البحوث الإعلامية : أسسها ، أساليبها ، مجالاتها – طبع على نفقة المؤلف – الرياض ١٩٩٨ – المؤلف رئيس قسم الإعلام بكلية الدعوة والإعلام – جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض .

١٣- هذه الكتب الثلاثة صدرت كلها عن سلسلة عالم المعرفة بالكويت وهي :

- المعلوماتية بعد الإنترنت ، تأليف بيل جيتس ، ترجمة عبد السلام رضوان ، عدد ٢٣١ .
- المتلاعبون بالعقول ، تأليف هربرت أ. شيللر ، ترجمة عبد السلام رضوان ، عدد ٢٤٣ .
- ثورة الانفوميديا ، تأليف فرانك كيلش ، ترجمة حسام الدين زكريا ومراجعة عبد السلام رضوان ، عدد ٢٥٣ .

١٤- من مجلة (شؤون خارجية) Foreign affairs ، عدد مارس وأبريل ١٩٩٦ ، أورده طالب محمد علي في بحث بعنوان (العولمة الإعلامية بنية فكرية مهيمنة وأسلوب جديد في السيطرة) ، مجلة معلومات دولية ، دمشق ، عدد ٥٥ ، ديسمبر ١٩٩٧ ، ص ١٠٣ .

١٥- هذا المصطلح من وضعنا نحن ، يمكن ترجمته إلى الإنجليزية " CYBER EMPIRE " وإلى الفرنسية " EMPIRE CYBERNETIQUE "

١٦- مجلة معلومات دولية ، صادرة عن مركز المعلومات القومي بسوريا ، العدد ٥٥ ديسمبر ١٩٩٧ ، ص ١٠٤ .

١٧- توصيات اجتماع وزراء الإعلام والاتصال الأوربيين ، منشورة بصحيفة لومند الفرنسية ، عددُ ٢٣ ، مارس ١٩٩٦ .

١٨- Richard O'brien. Global financial integration : the end of geography, London : Pinter Publishers For The Royal Institute of International Affairs, 1992 .

١٩- فرنسيس فوكوياما ، نهاية التاريخ والإنسان الأخير ، نشر مركز الإنماء القومي ، بيروت ، ١٩٩٣ .

٢٠- Jaques Semelin. Medias et relations internationales : Ies Medias acteures de la vie internationale : Edition Apogee : Frnce 1997 .

٢١- ريتشارد هيجوت ، العولمة والأقلمة . اتجاهان جديدان في السياسات العالمية ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، عدد ٢٥ يناير ١٩٩٨ .

٢٢- أنظر مثلاً : على خليفة الكواري ، نحو فهم أفضل لعملية التنمية باعتبارها عملية حضارية ، المستقبل العربي ، السنة الخامسة ، العدد ٤٩ ، بيروت ، مارس ١٩٨٣ .

وكذلك برهان غليون : المحنة العربية : الدولة ضد الأمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، يونيو ١٩٩٣م .

وكذلك : محمد جابر الأنصاري ، العرب والسياسة أين الخلل ؟ ، دار الساقي ، بيروت ١٩٩٨ .

وكذلك : سري نسيبة ، الحرية بين الحد والمطلق ، دار الساقي ، بيروت ١٩٩٥ .

وكذلك : هشام شرابي ، البنية البطركية ، بحث في المجتمع العربي المعاصر ، سلسلة السياسة والمجتمع ، بيروت ١٩٨٧ .

٢٣- محمود عبد الفضيل ، التشكيلات الاجتماعية والتكنولوجية التطبيقية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٨ ، ذكر هذه الفكرة برهان غليون في كتابه المذكور بالمرجع (٢٢) في ص ١١٩ .

٢٤- راسم محمد جمال . الاتصال والإعلام في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩١ ، ص ١٢٦ .

٢٥- مصطفى المصمودي ، العرب في المجتمع الإعلامي ، مركز المعلومات للدراسات والبحوث ، البيان الإمارات العربية المتحدة ، ١٩٩٧ .

٢٦- مجتمع الأنفوميديا ، (راجع المرجع عدد ١٣) ، ثورة الأنفوميديا .

٢٧- د. محمد شومان ، عولمة الإعلام ومستقبل النظام الإعلامي العربي ، مجلة عالم الفكر ، العدد ٢٨ ، الكويت ، أكتوبر ، ديسمبر ١٩٩٩ ، ص ١٦٩ .

٢٨- بنجامين باربر ، عالم ماك ، المواجهة بين التألقم والعولمة ، ترجمة أحمد محمود ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ١٩٩٨ ، ص ١٣٢ .

٢٩- اللجنة العربية لدراسة قضايا الإعلام والاتصال في الوطن العربي ، نحو نظام عربي جديد للإعلام والاتصال . مشروع التقرير النهائي ، تونس ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٨٥ .

٣٠- أنظر : تفاصيل الدورات التي انعقدت حول تحرير التجارة العالمية بخاصة دورة الأورجواي Uraguay round سنة ١٩٨٦ في كتاب مصطفى المصمودي ، العرب في المجتمع الإعلامي ، ص ١٠٣ ، مرجع عدد (٢٥) .

٣١- نفس المصدر ، ص ٨٨ .

٣٢- موقع وكالة الاتصال التابعة لوزارة الخارجية الإسرائيلية على الإنترنت WWW.mfa.gov.il .

٣٣- Americe – Israel Public Affairs Committee (AIPAC) اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشؤون العامة .

٣٤- MELVIN I WROFSKY . WE ARE ONE (AMERICAN JEWRY AND ISRAEL (NEW YORK. ANDER PRESS DOUBLEDAY 1978. Pp. 265-266.

٣٥- STEVEN L.S. SPIEGEL. THE OTHER ARAB – ISRAELI CONFLICT (CHICAGO : UNIVERISTY OF CHICAGOPRESS, 1985), P. 185.

٣٦- روجي جارودي ، الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية . (منشورات جريدة الزمن ، الرباط ، ١٩٩٦) ، فصل : الاستخدام السياسي للأسطورة ص١٧٧ ، وما بعدها .

٣٧- راجع : ورقعة العمل التي قدمها د. محمد عايش في الحلقة الدراسية التخصصية حول الثقافة والمعلوماتية بالشارقة ٣ – ٤ نوفبر ٢٠٠٠ .

٣٨- قـــانون داماتوكيـــندي ، يعاقب الشركات المتعاملة مع إيران وليبيا بمبالغ تفوق ٤٠ ملـــيون دولار ، راجع كتاب روجي جارودي : الولايات المتحدة في طليعة الانهيار ، دار نشر فون دي لارج ، باريس ١٩٧٧ ، باللغة الفرنسية ص ١٩٩ .

٣٩- راجع : بحث د. أسامة خليل ، الثقافة العربية الإسلامية وعولمة الاتصال مقدم ضمن فعاليات ندوة القدس التي عُقدت بالدوحة ٢٨ – ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٠ .

٤٠- آخر هذه المؤتمرات ، المؤتمر الأورومتوسطي المنعقد بمدينة مرسيليا الفرنسية يومي ١٦ و ١٧ نوفمبر ٢٠٠٠ بحضور إسرائيل والدول الأوربية والعربية المتوسطية ومقاطعة سوريا ولبنان وليبيا .

٤١- راجـــع : بحث د. مصطفى المصمودي : دور الدراسات الاستراتيجية في صنع القرار الإعلامي ، المقدم ضمن فعاليات ندوة دور الدراسات الاستراتيجية في الوطن العربي التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، تونس ٢٨ – ٢٩ أبريل ١٩٩٥ .

٤٢- د. عـــبد الوهـــاب الأفندي ، هجرة الإعلام العربي المعاكسة ، مجلة المنارة ، لندن ، سبتمبر ٢٠٠٠ .